الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بصفة عامة. فمصر، التي رفعت مع الدول العربية شعار ازالة آثار العدوان بعد قمة الخرطوم العربية، التي انهت اعمالها في الاول من آب (اغسطس) ١٩٦٧، بما يعنيه ذلك من انهاء الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة، وعودته، بالتالي، الى الادارة المصرية، حدث تطور على موقفها، ضمن الموقف العربي العام من هذا الشعار. فقد تحول هذا الموقف العربي العام الى القبول المشروط بقرار مجلس الامن ٢٤٢ بـ «الـ » التعريف، ثم اصبح قبولاً عاماً، وبدون اي شروط ، بقرار ٢٤٢ حتى شرط الانسحاب المسبق تم التنازل عنه[٧٨]. ثم قبلت مصر، والاردن مبادرة روجرز التي دعت الى تنفيذ القرار ٢٤٢[٧٩]، والتي لم تؤد الا الى خلافات عربية، كانت محصلتها احداث الاردن العام ١٩٧٠[٨٠]. ودخلت المنطقة، بعد ذلك، في مرحلة من اللاسلم واللاحرب الى ان كانت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، التي شكلت البداية الفعلية لسعي الاطراف «الفاعلة» في الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى انجاز تسوية سلمية له. وفي اطار ما قادت اليه نتائج حرب تشرين الاول (اكتوبر) من سيادة الاتجاه العربي الى الواقعية المفرطة بخصوص ادارة الصراع مع اسرائيل[٨١]، ومن فتح الباب للمفهوم الاميركي للتسويات الجزئية المنفردة، وتفتيت وحدة الاطراف العربية التي قادت الى نصر تشرين الاول (اكتوبر)، وعزل مصر عن امتها العربية[٨٢]، فقد سارت السياسة المصرية، منذ ذلك الحين، على طريق ليس فقط التخلي عن التزاماتها بقطاع غزة، بل، ايضاً، عن القضية الفلسطينية ككل[٨٣].

كانت بداية ذلك التخلي المصري التوقيع على اتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء (أيلول ـ سبتمبر ١٩٧٥)، حيث تخلت مصر، بموجبها، عما التزمت به في قمة الرباط (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤) من السعي الى حل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما يتضمنه ذلك من حل مشكلة قطاع غزة. واضافة الى ذلك، تمخضت النتائج التي افرزها توقيع تلك الاتفاقية عن دفع المنطقة العربية الى سياسة المحاور[٨٤]، مما اثر في مستقبل القضية الفلسطينية منذ ذلك الحين، حيث ظلت المنطقة تنوء بالخلافات حول كيفية ادارة الصراع العربي مع اسرائيل، الى ان كانت زيارة السادات الى القدس (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٧) التي فتحت الطريق الى خروج مصر من معسكر الحلفاء الفاعلين للشعب الفلسطيني[٨٥]، ذلك الخروج الذي ترجم، ترجمة فعلية، بتوقيع مصر لاتفاقيتي كامب ديفيد في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨[٨٦]، ثم معاهدة السلام مع اسرائيل في آذار (مارس) ١٩٧٩، والتي تخلت مصر، بموجبها، فعلاً، عن المطالبة بحل شامل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعن القضية الفلسطينية بصفة عامة، وعن قطاع غزة بصفة خاصة[٨٧]. وعلى ذلك، قامت مصر بحجب التسهيلات التي كانت تقدمها الى ابناء قطاع غزة، مثل التعليم المجاني، والعمل في الدوائر الرسمية، وحرية التملك، وسهولة الاقامة والتنقل؛ ولم تستثن من ذلك سوى موظفي ادارة الحاكم العام في القاهرة، والتي ظلت تمنح ابناء القطاع وثائق سفر مصرية.

وهنا تطرح اسئلة جوهرية عدة؛ فهل تترتب على مصر مسؤولية قانونية جراء ذلك، طالما انها كانت تدير القطاع وتشرف عليه قبل العام ١٩٦٧ وترعى مصالح ابنائه قبل، وبعد، ذلك ؟ والا يتوجب عليها ان تعيد الوضع الى ما كان عليه قبل الاحتلال وقبل تخليها عن القضية الفلسطينية وقطاع غزة ؟ او على الاقل، الا يتوجب عليها ان تساهم في ذلك ؟

اسئلة من الصعب الاجابة عليها اجابة قانونية فقط، طالما ان لها ابعاداً سياسية وقومية متعددة. ولكن طالما ان الدراسة مركزة على الجانب القانوني، فانها ستحاول الاقتراب من تقديم أجوبة، على ضوء النظر اليها من زاويتين.

الاولى: بالنظر الى ان مفهوم الحكم الذاتي، الذي توصلت الدراسة الى ان القطاع كان يدار تحت